

الملحق (4) نموذج الرقابة المشتركة

-

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراءات الدلالية	المعايير
القسم. 4. اولاً. إدارة الموارد العامة		
الهدف 1: جعل الشعب العراقي يحصل على اكبر فائدة ممكنة من موارده ولصالح جميع أقاليمه ومحافظةه وذلك من خلال إيجاد نظام يتسم بالفعالية والإنصاف والشفافية والمساءلة في إدارة عوائد النفط والموارد الأخرى. استخدام الموارد العامة لتعزيز الوحدة الوطنية ولبلوغ تنمية مستدامة متنوعة.		
أ. إدارة عوائد النفط		
الهدف: إنشاء حساب نفطي موحد يتمتع بالشفافية وإطار عمل عادل لتقاسم العوائد النفطية.		
<p>فرق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة النفط (بما فيها أقسام الإنتاج) ووزارة المالية، البنك المركزي ومصرف الاعتماد وديوان الرقابة المالية، فضلاً عن مجلس النواب، وزارة التخطيط.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ○ بحلول عام 2007، تبني مباديء مبادرة الشفافية الخاصة بالصناعات الاستخراجية والشروع بعملية تشاورية حول عملية التنفيذ. (إجراء ذو أولوية) - في مطلع عام 2007، إقامة ورشات عمل حول مبادرة الشفافية تشمل وزارة النفط ووزارة المالية ووزارة التخطيط إضافة إلى مجلس النواب. ○ في نهاية عام 2007، نصب وتنظيم عدادات لقياس تدفق النفط في كافة منشآت إنتاج وتوزيع النفط. (إجراء ذو أولوية) ○ بحلول نهاية عام 2007، تقديم نُسخ عن جميع عقود بيع النفط لوزارة المالية ومصرف الاعتماد في غضون 15 يوماً من تاريخ توقيع العقد. ○ بحلول نهاية عام 2007، رفع تقارير الى وزارة المالية ومصرف الاعتماد حول حجم المبيعات والمدفوعات المقبوضة في غضون 30 يوماً من تاريخ إجراء كل صفقة. (إجراء ذو أولوية) ○ في عام 2007، متابعة التوصيات التي يرفعها المدققون من صندوق تنمية العراق والبنك المركزي العراقي. (إجراء ذو أولوية) ○ بحلول عام 2008، نشر تقارير مفصلة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية ووزارة النفط على نحو فصلي، على ان تتضمن: 	<p>1. وضع الآليات وتطبيقها لضمان شفافية تدفق العوائد النفطية.</p>

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراءات الدلالية	المعايير
	<p>- (أ) الإنتاج النفطي بضمانة المنتجات النفطية وزيت الوقود المتبقي (ب) الصادرات بضمنها الكميات والأسعار والعائدات. (ج) كل ما يتعلق بالمبالغ النفطية المدفوعة للمؤسسات العراقية ومنها الضرائب والحقوق والرسوم وبدلات الإيجار والإيرادات الأخرى ذات الصلة بالنشاط النفطي. (د) تدقيق صندوق تنمية العراق بواسطة مؤسسة التدقيق الدولية المستقلة</p> <p>- مع حلول عام 2007 يقتضي في كافة العقود المستقبلية التي ستبرم مع مشتري النفط والمنتجات النفطية من متعاقدين ومشغلين بضمنهم شركات النفط العالمية ان يقدموا معلومات عن جميع المبالغ التي تم دفعها (أو الكميات المستلمة من النفط الخام) الى المؤسسات العراقية ذات العلاقة بالعمليات النفطية ان يقدموها الى وزارة المالية / البنك المركزي العراقي، وان تجري مطابقة هذه البيانات المقدمة مع الارقام الموجودة لدى الحكومة كل سنة من خلال الاستعانة بجهة تدقيق دولية مستقلة ومعتمدة، وان ينشر التقرير على الموقع الالكتروني لوزارة المالية /وزارة النفط.</p>	
فريق عمل إدارة الموارد العامة، مجلس النواب، وزارة النفط بما فيها الأقسام الإنتاجية ووزارة المالية	<p>● بحلول عام 2007، يتم استحداث إطار عمل يتعلق بتقاسم الثروات النفطية، وان يدرج ضمن عمليات الميزانية و بما يتماشى والدستور (إجراء ذو أولوية). على ان يتصف بالآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الشفافية والعدالة في التوزيع؛ - تزويد مؤسسات الدولة بالأموال اللازمة . - الأخذ بنظر الاعتبار الإرث السابق والتباين في مستويات التنمية. - التعويض الملائم للإقليم أو المحافظة المنتجة. - دعم مقدم من جهات تنظيمية معتمدة؛ - الانسجام مع الأنظمة المحاسبية والإدارية المعتمدة 	2. وضع إطار عمل لتقاسم العائدات النفطية والعمل على تطبيقه
ب. الإدارة المالية العامة		
الهدف: تعزيز نظام الإدارة العامة ونظام العقود العامة ودعمها بأفضل الممارسات الدولية		

أ. التخطيط، التنسيق، المراقبة والتقييم		
الهدف: اعتماد إطار عمل لعمليات التخطيط، والمراقبة والتقييم		
فريق عمل إدارة الموارد العامة، مكتب رئيس الوزراء، قرار صادر عن	<p>○ خلال عام 2007، السعي لاستحداث إطار عمل متين من اجل خلق عملية تشاورية وإيجاد آلية تنسيق على مستوى القطاع. وبتفعيل هذا الإطار. (إجراء ذو أولوية).</p> <p>○ خلال عام 2007، تولي مهمة المراجعة الوظيفية لوزارة التخطيط ووزارة المالية المنصوص</p>	1. تفعيل العملية التشاورية على مستوى القطاع

المعايير	الإجراءات الدلالية	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية
وإيجاد إطار عمل لعمليات التنسيق.	في قانون الإدارة المالية والسعي لاستكمالها. (إجراء ذو أولوية)	رئاسة الوزراء. وزارة المالية ووزارة التخطيط
ب. الميزانية وتنفيذ الميزانية		
الهدف: وضع ميزانية حقيقية متكاملة وشاملة بحيث تقدم موارد موثوقة وقابلة للتنبؤ		
1. وضع التشريعات اللازمة والسعي لتنفيذها وبناء المؤسسات بغية رفع مستوى الإدارة المالية العامة	<ul style="list-style-type: none"> ● بحلول نهاية عام 2007، استكمال نظام تقييم المؤسسات وتقدير الانفاق العام والسعي الى نشرها بغية الاطلاع على جودة إدارة الميزانية، بما فيها عملية تحديد اولويات الانفاق، ووضع وتنفيذ إصلاح الإدارة المالية العامة واستراتيجية شاملة لبناء قدرات الإدارة المالية الحكومية. (إجراء ذو أولوية) 	فريق عمل إدارة الموارد العامة، مكتب رئيس الوزراء، قرار من مجلس الوزراء، وزارة المالية، وزارة التخطيط
2. انجاز ميزانية متكاملة وشاملة وزيادة المحتوى الاستراتيجي	<ul style="list-style-type: none"> ● في نهاية عام 2007، يتم إدراج كافة الإيرادات والنفقات البارزة ضمن الميزانية بما فيها أموال الدعم الحكومي وأموال المانحين. (إجراء ذو أولوية) <ul style="list-style-type: none"> ○ في منتصف عام 2007، اعتماد تدابير خاصة بتدفق المساعدات المنتظمة المقدمة من الشركاء الدوليين الى وزارة التخطيط. (إجراء ذو أولوية) 	فريق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة المالية (قسم الميزانية، والحسابات)، وزارة التخطيط، قرار من مجلس الوزراء
3. وضـع الإجراءات والتعليمات اللازمة والعمل على تطبيقها بغية تحسين مستوى الاعتماد على الميزانية	<ul style="list-style-type: none"> ● بحلول عام 2007، تطبيق نظام تبويب الميزانية بالاعتماد على الإحصاءات المالية الحكومية لصندوق النقد الدولي ونظام تصنيف وظائف الحكومة التابع للأمم المتحدة. (إجراء ذو أولوية) ● مع نهاية 2007، رفع مستوى دقة و شفافية تقرير الموازنة السنوي وإصداره في الوقت المناسب. (إجراء ذو أولوية) <ul style="list-style-type: none"> ○ في منتصف عام 2007، تولي مهمة المراجعة نصف السنوية للميزانية وإبلاغ مجلس النواب عن النتائج التي تم التوصل إليها. وفي حال تطلبت التخصيصات إجراء تغيير 	فريق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة المالية (قسم الميزانية، والحسابات)، وزارة التخطيط، وديوان الرقابة المالية ومجلس النواب

مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراءات الدلالية	المعايير
	<p>معين وذلك بإضافة أو اقتطاع 5% من الناتج الإجمالي أو على مستوى وزارة، فسيتم رفع كشف مخصصات ميزانية سنة 2007 التي جرت مراجعتها أمام مجلس النواب خلال شهر آب 2007.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● في نهاية عام 2008، تطبيق العناصر الأساسية لنظام معلومات الإدارة المالية. (إجراء ذو أولوية) <ul style="list-style-type: none"> ○ خلال عام 2007، تحويل نظام المحاسبة اليدوي إلى جانب نظام معلومات الإدارة المالية ○ في منتصف عام 2007، ربط كافة الصناديق المالية للمحافظات بالمواقع ذات الأولوية ○ في نهاية عام 2008، يتم توثيق إطار العمل المحاسبي وتطبيقه ○ قبل تطبيق المزيد من نماذج نظام معلومات الإدارة المالية (مثلًا، نماذج كشف الرواتب وإعداد الميزانية)، ينبغي تعزيز المتطلبات التفصيلية لخواص المستخدم 	
فريق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة المالية (قسم الميزانية، والحسابات)، وزارة التخطيط	<ul style="list-style-type: none"> ● مع بداية 2007، واستنادا الى استراتيجية بناء القدرات الخاصة بالإدارة المالية العامة، يتم الشروع ببرنامج تدريبي شامل لغرض بناء القدرات الإدارية في جميع مفاصل الإدارة المالية العامة وعلى المستوى الوطني والمحلي. (إجراء ذو أولوية) ● خلال عام 2007 ، إزالة المعوقات الإدارية بغية تعزيز القدرة في مجال المناقصات والعقود الخاصة بالمشاريع الرأسمالية، والاستثمار في المشاريع الكبيرة ذات الاستقرار المالي على المدى المتوسط. (إجراء ذو أولوية) ● مع نهاية عام 2007 تنفيذ أكثر من 90% من الميزانية الجارية الاستثمارية. (إجراء ذو أولوية) 	4. اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين مستوى تنفيذ الميزانية وفعاليتها، وانجاز أكثر من 90% منها
ج. المناقصات		
الهدف: جعل التشريعات والمؤسسات الخاصة بالعقود العامة متمشية مع الممارسات الدولية المعتمدة		
فريق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة التخطيط، قرار مجلس الوزراء، مجلس	<ul style="list-style-type: none"> ● بحلول نهاية عام 2007، يتم صياغة مشروع قانون جديد للعقود العامة مع التعليمات ومستندات وطنية للعروض التنافسية تتماشى وأفضل الممارسات الدولية بما فيها الاتفاقيات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية. (إجراء ذو أولوية) 	1. إصدار قانون وتعليمات وتفعيلها و بناء مؤسسات فعالة

المعايير	الإجراءات الدلالية	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية
خاصة بالعقود العامة		النواب، ديوان الرقابة المالية، فريق عمل وزاري للعقود العامة، هيئات مكافحة الفساد
2. بناء القدرات كي تتسجم مع الإطار الجديد للعقود العامة	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال عام 2007، يتم استحداث وتنفيذ برامج تدريبية معتمدة حول العقود العامة خاصة بموظفي القطاع العام والخاص. (إجراء ذو أولوية) 	فريق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة التخطيط.
د. العلاقات المالية بين دوائر الدولة		
الهدف: استحداث إطار عمل للعلاقات المالية الحكومية لضمان الكفاءة والشفافية والعدالة مع المحافظة على النزاهة المالية الوطنية		
1. زيادة شفافية الموارد المخصصة	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2007، يتم تطبيق قواعد ثابتة في تحويل المخصصات الى الأقاليم والمحافظات. (إجراء ذو أولوية) ● خلال عام 2007، العمل على نشر التحويلات العينية والنقدية المخصصة من الميزانية للأقاليم والمحافظات واعتماد معايير لتخصيص الموارد كجزء من عملية توثيق الميزانية. (إجراء ذو أولوية) 	فريق عمل إدارة الموارد العامة، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.
2. وضع المعايير الخاصة بطلبات الموازنة	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2007، وبالتشاور مع مجالس المحافظات والأقاليم، يتم وضع تعليمات واضحة عن الطلبات الخاصة بالموازنة و المقدمة من مجالس المحافظات حيال الاستثمارات والنفقات الجارية. (إجراء ذو أولوية) 	وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ديوان الرقابة المالية.
3. اتخاذ قرار حول عملية مراقبة التحويلات والعمل على تفعيلها	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2007، يتم تشكيل هيئة تتولى مسؤولية مراقبة وتقدير التحويلات الحكومية. (إجراء ذو أولوية) 	وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ديوان الرقابة المالية.
4. بيان الموارد المخصصة للإنفاق	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2007، يتم تعيين الجهة الحكومية المسؤولة تحديدا عن عمليات الإنفاق بشكل يضمن الكفاءة والعدالة والشفافية وبما يتماشى مع الدستور. (إجراء له أولوية) ● بمنتصف 2007، يتم تحديد نفقات الصرف الخاصة بالمحافظات والأقاليم والنفقات المتوقعة الأخرى. (إجراء له أولوية) 	وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، النفط، التجارة، البنك المركزي العراقي، بالتشاور مع

المعايير	الإجراءات الدلالية	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية المحافظات والأقاليم.
	<ul style="list-style-type: none"> مع نهاية 2008. يتم تقديم منح مشروطة لتغطية النفقات المذكورة في تلك الأقاليم والمحافظات. 	
القسم 4. ثانيا. تعزيز المؤسسات ورفع مستوى الإدارة		
أ. العمل مع المجتمع المدني		
الهدف: بناء إجماع وطني حول الإصلاحات الاقتصادية من خلال الحوار والعمل مع المجتمع المدني وتعبئة راس المال الاجتماعي العراقي في عملية التنمية.		
1. تبني وتنفيذ سياسات ترمي لإشراك المجتمع المدني في الإصلاحات	<ul style="list-style-type: none"> خلال 2007 ، إجراء دورات تدريبية لتوعية صانعي السياسة والإداريين والمكلفين بتنفيذ القانون فضلا عن الجمهور حول حقوق المجتمع المدني والدور الذي بوسعه ان يلعبه في سبيل الإيفاء بمتطلبات المواطن المشروعة والحد من النزاعات الاجتماعية ومراقبة أفعال الحكومة. (إجراء له أولوية) خلال 2007 ، يتم تبني قانون للمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية يضمن استقلالها السياسي والاقتصادي، وتسهيل تأسيسها والحد من المعوقات البيروقراطية بما في ذلك حرية التعاون واستلام الاموال) . (إجراء له أولوية) 	مجلس النواب، مكتب نائب رئيس الوزراء، وزارة التخطيط
2. تبني وتنفيذ سياسات وتشريعات شفافة وشاملة	<ul style="list-style-type: none"> خلال 2007 ، تعزيز وتنفيذ قانون الكشف عن الأرصدة والدخل العام. (إجراء له أولوية) 	وزارة العدل، وزارة المالية، وزارة العمل، وزارة الاتصالات، مكتب نائب رئيس الوزراء

ب. الإدارة الرشيدة ومكافحة الفساد

الهدف: استحداث إطار عمل قانوني وبناء قدرات المؤسسات لمحاربة الفساد في جميع دوائر الدولة.		
1. تطبيق إجراءات معينة لتفعيل النظام القضائي	<ul style="list-style-type: none"> خلال 2007 ، يتم فصل مجلس القضاء الأعلى عن وزارة العدل. (إجراء له أولوية) خلال 2007 ، يتم توفير الحماية الامنية اللازمة للقضاة والمحققين على وجه الخصوص لتقليل حالات الوفيات والإصابات بينهم. (إجراء له أولوية) 	رئاسة مجلس النواب، وزارة العدل، مكتب رئيس الوزراء، ديوان

الرقابة المالية، هيئة النزاهة، ودائرة المفتش العام		
مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	الإجراء المطلوب	المؤشرات
مكتب رئيس الوزراء، ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة، دائرة المفتش العام، هيئات مكافحة الفساد والجهات المرتبطة بفريق عمل مكافحة الفساد	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2007، تعزيز فعالية فريق عمل لمكافحة الفساد يترأسه رئيس الوزراء من خلال وضع تعليمات وإجراءات متطورة للتعاون المؤسساتي الشفاف. (إجراء له أولوية) ● خلال 2007، الشروع بكشف حالات الفساد بشكل شفاف وعاجل أمام مجلس النواب وأمام الجمهور بخصوص قضايا الفساد التي امتنعت الحكومة عن رفعها أمام المحاكم. (إجراء له أولوية) <ul style="list-style-type: none"> ○ في نهاية عام 2007، يتم تبليغ مجلس النواب عن حالات الفساد وحسب نص المادة 136 من قانون اصول المرافعات المدنية. ● في نهاية عام 2007، وضع خطط عمل لمكافحة الفساد في المؤسسات ذات العوائد والصرفيات الكبيرة. (إجراء له أولوية). على ان تشمل خطط العمل ما يأتي: <ul style="list-style-type: none"> ○ تحسين شفافية المشتريات ○ تعزيز عملية الكشف ○ تنظيم آليات لتسوية الشكاوى المرفوعة ○ تعزيز الرقابة الداخلية ○ تعزيز الإدارة والسيطرة المالية والحد من مخاطر التواطؤ والغش ○ الارتقاء بالمعايير الأخلاقية ○ زيادة مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ البرامج والمشاريع. ● مع نهاية عام 2007، مراجعة التشريعات ومعرفة مدى انسجامها مع اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الفساد، بما في ذلك، تطبيق مبدأ " الحد الأدنى " بغية الحد من إساءة استعمال قانون مكافحة الفساد. (إجراء له أولوية) ● خلال 2007، تعزيز القدرات الرقابية في الوزارات وديوان الرقابة المالية (انظر أيضا 4. اولاب). (إجراء له أولوية) ● خلال 2007، مراجعة تفويض دائرة المفتش العام والهيئة العليا للنزاهة لضمان استقلالية ومهنية وحيادية عملهما. (إجراء له أولوية) 	2. تبني وتنفيذ التشريعات والتعليمات والإجراءات اللازمة وتعزيز إطار والمؤسسي لمحاربة الفساد العمل القانوني

المعايير	الاجراءات الدلالية	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية
3. استعادة الأموال المختلسة	<ul style="list-style-type: none"> • خلال 2007 ، إصدار التشريعات، إذا اقتضى الأمر، تخول بحجز الموجودات ومصادرتها. (إجراء له أولوية) 	فريق عمل مكافحة الفساد
4. اطلاق حملات توعية شعبية حول سبل مكافحة الفساد	<ul style="list-style-type: none"> • خلال عام 2007 ، اطلاق حملة شعبية للتوعية بمخاطر الفساد ومدى الحاجة الى سرعة مكافحته. (إجراء له أولوية) 	فريق عمل مكافحة الفساد
ج. إصلاح الخدمة المدنية		
الهدف: : تشكيل مجموعات للخدمة المدنية وفق مباديء المهنية والنزاهة والحيادية		
1. تبني سياسات وتشريعات وتعليمات وإجراءات والسعي لتنفيذها، وبناء مؤسسات إدارة الخدمة العامة	<ul style="list-style-type: none"> • خلال 2007 ، استحداث برنامج لإصلاح الخدمة المدنية تترسخ فيه القيم والمباديء والأهداف ورسم استراتيجية شاملة لتطوير القدرات. (إجراء له أولوية) • خلال 2007، تعزيز قدرة الإدارة العليا بمشاركة دولية الى جانب المركز الوطني للاستشارات والتطوير الإداري. (إجراء له أولوية) • خلال عام 2007، يتم تأسيس وحدة في مكتب رئيس الوزراء تتولى مسؤولية الإشراف على ملف الإصلاح الإداري، بما في ذلك القضايا المتعلقة بحجم وهيكلية الحكومة وسياسة إدارة الموارد البشرية. (إجراء له أولوية) 	مكتب رئيس الوزراء، مكتب نائب رئيس الوزراء، وزارة المالية، الهيئة الفدرالية للخدمة المدنية، وزارة التخطيط، المجلس الفدرالي للخدمة العامة، المركز الوطني للتطوير الاستشاري والإداري، الشركات العامة، ووزارات أخرى
2. اعتماد إجراءات خاصة لتطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> • مع نهاية 2007، إجراء مسح للخدمة المدنية بغية تعزيز الإدارة العامة ومراقبة كشوف الرواتب. (إجراء له أولوية) • في نهاية عام 2007، استكمال السياسة المتعلقة بإعادة إدخال الرقابة المؤسساتية • خلال 2007 ، يتم إدخال نظام إداري للرواتب من شأنه الحد من إساءة استغلال الأموال 	وزارة المالية، وزارة التخطيط، الهيئة الفدرالية للخدمة المدنية

	العامة. (إجراء له أولوية)		
المعايير	الاجراءات الدلالية	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية	
القسم 4. ثالثا. الإصلاح الاقتصادي			
الهدف: تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الخاص والعام، المحلي والخارجي، كمحرك للنمو الاقتصادي المتنوع والمستدام. تهيئة الظروف من أجل تحقيق اكبر فائدة ممكنة من المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية والاندماج في الاقتصاد العالمي.			
أ. إصلاح الدعم الحكومي			
الهدف: ستعمل الحكومة على إلغاء برامج الدعم الحكومي العام غير المثمرة في الوقت الذي تضمن فيه حماية الفئات الفقيرة.			
1. إلغاء الدعم الحكومي العام	<ul style="list-style-type: none"> ● بنهاية عام 2007 ، تطوير برنامج للانتقال من الدعم الشامل إلى تقديم معونات الى بعض الفئات المستهدفة بحيث تضمن الكفاءة والإنصاف وحماية الفئات الضعيفة. (إجراء له أولوية) ● بنهاية عام 2007، صياغة سياسة متماسكة لأسعار الوقود والكهرباء المحلية. (إجراء له أولوية) ● في عام 2007 ، يتم إطلاق حملة شعبية للتوعية وبرنامج تشاوري جماهيري لتحشيد الدعم الشعبي للإصلاحات المتعلقة بالدعم الحكومي. (أجراء له أولوية) ● في عام 2007 ، تحليل نتائج تخفيض الدعم الحكومي للوقود على الأسعار والإنتاج ورفاهية الأسرة العراقية. ● خلال الأعوام بين 2007-2010، اطلاق حملة توعية جماهيرية والقيام ببرنامج تشاوري عام. (إجراء له أولوية) ● في نهاية عام 2007، وضع آلية للتعويض عن إدخال الإصلاحات ورفع الدعم الحكومي الى جانب شبكة الحماية الاجتماعية. 	مكتب نائب رئيس الوزراء وزارة المالية، وزارة العمل، وزارة النفط، وزارة التخطيط، وزارة التجارة ، الشركة العامة لتسويق النفط ، منظمات المجتمع المدني .	

	المؤشرات	الإجراء المطلوب	مجموعة عمل القطاع والجهات العراقية الرئيسية
ب. تطوير القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات			
الهدف: خلق بيئة مؤاتية للاستثمارات الخاصة وإيجاد فرص العمل			
<p>1. اعتماد تدابير معينة لرسم سياسات لتطوير القطاع الخاص والعمل على تطبيقها</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال عام 2007، يتم تأسيس إطار عمل مؤسسي للقيام بنشاطات تطوير القطاع الخاص وتنسيقها. (إجراء له أولوية) ● خلال عام 2007، تفعيل قانون الاستثمار الذي صدر مؤخرًا. (إجراء له أولوية) ● خلال عام 2007، رفع مستوى التمويل المقدم عن طريق المصارف الحكومية والأهلية للمشاريع الخاصة وبالتحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك ضمانات القروض وامتيازات التمويل. (إجراء له أولوية) ● خلال عام 2007، إدراج نصوص قانونية ضمن التشريعات والتعليمات الخاصة بالعقود العامة تتعلق بتشجيع مشاركة القطاع الخاص. 	<p>وزارة الصناعة، وزارة التجارة، وزارة التخطيط؟</p>	
<p>2. رسم وتنفيذ السياسات بما في ذلك التشريعات والمؤسسات المتعلقة بإعادة هيكلة الشركات العامة</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال عام 2007، الإعلان عن سياسة واضحة لخصخصة الشركات العامة. (إجراء له أولوية) ● خلال عام 2007، وضع الإطار القانوني والتنظيمي لعملية الخصخصة والشروع بخصخصة بعض الشركات العامة. <ul style="list-style-type: none"> ○ بحلول عام 2007، تأسيس صندوق أموال الدولة ضمن الإطار القانوني المناسب ونقل حصة الدولة في كل الشركات العامة إليه. 	<p>وزارة الصناعة، وزارة التجارة، وزارة التخطيط؟ الشركات العامة</p>	
<p>3. رفع المعوقات التي تقف حائلًا دون تطور القطاع الخاص</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال عام 2007، يتم الشروع بإجراء تحليل تشخيصي مفصل حول المعوقات الإدارية على مستوى البلد وعلى مستوى المحافظات. (إجراء له أولوية) <ul style="list-style-type: none"> ● في منتصف عام 2007، واستنادًا إلى نتائج التشخيص، تقوم الحكومة بتحديد سلسلة من الإصلاحات المؤسسية ذات الأولوية في التجارة، ومجالات تتعلق بإنشاء الشركات والإعمال. (إجراء له أولوية) ● بحلول نهاية عام 2008، الشروع بتنفيذ الإصلاحات التنظيمية لغرض تحسين وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات ورفع مستوى العاملين وتبسيط إجراءات تسجيل الملكية والحصول على القروض والتعامل مع التراخيص والتجارة عبر الحدود وإغلاق الشركات وتنفيذ العقود مع التركيز على العدالة في تساوي الفرص. 	<p>وزارة الصناعة، وزارة التجارة، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة النقل، الزراعة وغيرها من الوزارات، القطاع، ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية.</p>	

- خلال عام 2007، وضع نص يتعلق بالتجارة الداخلية للعراق يمنح الأقاليم والمحافظات من وضع الحواجز أمام حركة البضائع داخل العراق.

ج. إعادة هيكلة القطاع المالي

الهدف: من اجل تشجيع الادخار العام والاستثمار وخلق بيئة للاستثمار والنمو، ستواصل الحكومة جهودها الرامية لإصلاح القطاع المالي

وزارة المالية، البنك المركزي العراقي	<ul style="list-style-type: none"> • خلال عام 2007، إجراء تقييم لدور المصارف الأربعة المتخصصة المملوكة للدولة في مجال النظام المصرفي وفي القطاعات الاقتصادية التي تقوم هذه البنوك بخدمتها. (إجراء له أولوية) 	1. اتخاذ إجراءات خاصة لإعادة هيكلة المصارف العامة
وزارة المالية، البنك المركزي العراقي	<ul style="list-style-type: none"> • خلال 2007-2009، إنشاء نظام الدفع الإلكتروني وتشغيله في كافة أنحاء البلاد. (إجراء له أولوية) • خلال 2007-2010، خلق بيئة مؤاتية للمنافسة ولنمو حركة المصارف الاهلية، ولهيكلة وتوحيد المصارف الاهلية، و لرفع مستوى نشاط النظام المصرفي بشكل عام. • خلال 2007-2010، تسهيل مشاركة المصارف الخاصة في الحسابات المالية الحكومية مثل صرف الرواتب. 	2. اتخاذ تدابير خاصة لرفع مستوى المصارف الاهلية

د. التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي

أهدف: إعادة دمج العراق بالاقتصاد الإقليمي والعالمي وتعميق التعاون الدولي على أساس المصالح المشتركة والمتبادلة.

وزارة المالية، البنك المركزي العراقي	<ul style="list-style-type: none"> • بحلول 2007، رسم سياسة للتعامل مع الديون والتعويضات المستحقة التي تقع خارج نادي باريس إضافة الى نسبة 20% المتبقية من ديون نادي باريس. • بحلول 2007، الدخول في مفاوضات كثيفة بشأن الديون التي تقع خارج نادي باريس. (إجراء له أولوية) 	1. الدخول في مفاوضات حول الديون والتعويضات المستحقة
--------------------------------------	---	---

<p>وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، وزارة الخارجية، وزارة التجارة، مجلس النواب</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● في الفترة 2007، البدء بتسوية تعزيز العلاقات مع الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجلس التعاون الخليجي ومنظمة أوبك والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وصندوق النقد العربي . (إجراء له أولوية) ● خلال 2007 ، دراسة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف حول التجارة الحرة وبما يتماشى مع منظمة التجارة العالمية. (إجراء له أولوية) ● بحلول 2007 ، التفاوض على اتفاقية التجارة والتعاون مع الاتحاد الاوربي. (إجراء له أولوية) ● خلال 2007 ، الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الفساد ومبادرة الشفافية الخاصة بالصناعات الاستخراجية واتفاقية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لنفس الدول. 	<p>2. المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة واتخاذ تدابير معينة تضم التشريعات الرامية لتفعيل الاتفاقيات المبرمة والتفاوض على أخرى والمصادقة عليها.</p>
<p>4. رابعا. التنمية البشرية والأمن البشري</p>		
<p>الهدف: حماية المواطن ورفع مستوى معيشتة وإنتاجيته وتعبئة راس المال البشري باعتباره العنصر الأساسي في التنمية المستدامة (يعتبر الأمن البشري والتنمية عاملان رئيسيان في تحقيق السلم الاجتماعي وهما حجر الأساس في تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية)</p>		
<p>أ. تقديم الخدمات الأساسية</p>		
<p>الهدف: تحقيق تقدم كبير باتجاه الإيفاء بأهداف التنمية الألفية لسنة 2015</p>		
<p>1. مكافحة الفقر والارتقاء بتنمية المناطق</p>		
<p>الهدف: خفض نسبة تصل الى الثلث من عدد الاسر التي تعيش تحت خط نصف دولار (0.50 \$) يوميا للفرد.</p>		
<p>لجنة مكافحة الفقر (وزارة العمل، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات)</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● مع نهاية 2007، رسم سياسة وطنية شاملة وإطار عمل تنظيمي بغية رفع مستوى القدرة الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الحد الأعلى للاكتفاء الذاتي لمختلف الفئات الضعيفة . ● خلال 2007 ، إنشاء وحدات للمنح / القروض الصغيرة تعمل في المناطق الفقيرة لتمويل 100,000 مشروع وبدعم ومشاركة منظمات المجتمع المدني. (إجراء له أولوية) 	<p>1. رسم وتنفيذ السياسات وتفعيل المؤسسات الهادفة الى توسيع وسائل الحماية الاجتماعية الفعالة من اجل الحد من الفقر وتشجيع الاندماج</p>

2. التوظيف

الهدف: بناء راس المال البشري الضروري لتحقيق النمو.

تقليل البطالة إلى النصف، و زيادة مشاركة القوى العاملة من النساء

وزارة العمل، وزارة المرأة، وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .	<ul style="list-style-type: none"> ● في نهاية عام 2007، وضع خطة لإعادة موظفي الحكومة السابقة الى عملهم وإعادة تأهيلهم وتوحيدهم. 	1. وضع تدابير خاصة لغرض الارتقاء بمستوى التعليم المستمر لبناء المهارات التنافسية وتساوي الفرص في سوق العمل.
مجموعة عمل القطاع وباقي الجهات العراقية الرسمية	الاجراءات الدلالية	المعايير
وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة، وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي	<ul style="list-style-type: none"> ● مع نهاية 2007، السعي لتأسيس الحوار الاجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين (نقابات العمال واتحادات أرباب العمل) لتقييم احتياجات سوق العمل والتشجيع على برامج التشغيل ○ خلال 2007 - يتم تشكيل لجنة للحوار الاجتماعي بتنسيق من وزارة العمل. (إجراء له أولوية) 	2. اتخاذ تدابير محددة لتعزيز دور الشركاء الاجتماعيين في مجال توسيع فرص العمل
وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .	<ul style="list-style-type: none"> ● في نهاية عام 2007، إعداد إطار تنظيمي لوضع معايير خاصة لدفع الاجور والرواتب الى جانب ترتيبات تتعلق بالضمان الاجتماعي مع تفعيل آليات التنفيذ بغية التشجيع على التشغيل وانتقال القوى العاملة بين القطاعات. ● في نهاية عام 2007، سن تشريعات العمل بحيث تحد من نسبة المعوقات المفروضة على العملية الجديدة في التوظيف والعمل، وتتيح للقوى العاملة في القطاع الخاص الانتقال الى المناطق التي فيها نسبة طلب عالية وترتقي بعملية الإيفاء بين العرض والطلب. 	3. سن قوانين والسعي لتفعيلها بغية التشجيع على خلق فرص العمل في الوقت الذي تحمي فيه مستوى معيشة القوى العاملة، وبشكل خاص الفئات الفقيرة

3. التعليم			
<p>الهدف: استثمار الطاقات الكامنة لدى المواطنين أنفسهم لضمان مساهمتهم الفعالة في النشاطات الاقتصادية.</p> <p>تحقيق تقدم كبير باتجاه: (1) إكمال كافة المراحل الابتدائية بحلول عام 2015؛ (2) تساوي فرص التعليم بين الجنسين بحلول عام 2015؛ (3) تحسين القراءة والكتابة لدى الكبار بنسبة 25% ؛ رفع ميزانية التعليم الى 5% من إجمالي الناتج القومي .</p>			
<p>1. انجاز عملية الحصول على التعليم الأساسي للجميع</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2007، رفع مستوى التخطيط ومستوى وزيادة نسبة التمويل المباشر من اجل: <ul style="list-style-type: none"> ○ بناء مدارس جديدة ○ تأهيل وصيانة المدارس الحالية ○ دعمها بالأجهزة والمعدات اللازمة للحصول على برامج تعليمية ذات جودة عالية. (إجراء له أولوية) ● في عام 2007، استحداث مخصصات لأطفال الأسر ذات الدخل المنخفض والمشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية شرط مواظبتهم على الدوام في المدارس الابتدائية. 	<p>مجموعة عمل التعليم، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة الشباب، وزارة العمل ، وزارة التخطيط .</p>	
<p>2. اتخاذ تدابير معينة لرفع مستوى تعليم الكبار والتدريب على المهارات وتنمية الطفولة المبكرة والتدريب على مهارات الحياة اليومية</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2007، توسيع فرص التعليم الحكومي والأهلي والتدريب على المهارات ذات العلاقة بفرص العمل ... الخ. ● في عام 2007، إنشاء دائرة تتولى شؤون التعليم الأهلي ● خلال 2007 ، البدء بتنفيذ استراتيجية تنمية القدرات لرفع مهارات المعلمين . (إجراء له أولوية) ● خلال 2007 ، البدء بتنفيذ برامج للإرتقاء بمعايير التعليم العالي وذلك من خلال تبني مناهج دراسية متطورة وإجراءات موضوعية تتعلق بأداء الامتحانات وأساليب تعتمد على الاستحقاق العلمي في التعيين. ● خلال 2007، توفير الحماية اللازمة للحرم الجامعي والأكاديمي فضلا عن الطلاب ● خلال 2007، استحداث برامج تتعلق بالتعليم وأماكن ملائمة لعمل الأكاديميين الذين هجروا من جراء العنف. 	<p>مجموعة عمل التعليم، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة الشباب، وزارة العمل</p>	

4. الصحة			
الهدف: رفع المستوى الصحي والغذائي لكافة العراقيين بصفتها حجر أساس نحو الرفاهية والتنمية الاقتصادية.			
	فريق العمل الخاص بالصحة، وزارة الصحة، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2007، مراجعة السياسات الإدارية القائمة والمتعلقة بالبنى التحتية والبيئة الإدارية وتقديم الخدمات من أجل: (إجراء له أولوية) <ul style="list-style-type: none"> ○ رفع مستوى الصحة الإنجابية وصحة الأمومة والطفولة ○ تسهيل الحصول على خدمات صحية ذات نوعية جيدة متعلقة بالولادات بضمنها الرعاية الخاصة بالولادات الطارئة وصحة الأمومة والطفولة والتخطيط الأسري. 	1. اتخاذ إجراءات معينة لتحسين الحصول على نظام الرعاية الصحية الأولية والتركيز على الوقاية وأسلوب العيش الصحي
	فريق عمل الصحة، وزارة الصحة	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2007-2010 ، تعزيز القدرة المؤسسية (إجراء له أولوية): <ul style="list-style-type: none"> ○ تحديد لا لبس فيه لدور ووظائف الحكومة المركزية (وزارة الصحة في مقابل وزارة التخطيط ووزارة المالية... الخ) في مقابل الإدارات المحلية والإقليمية في سبيل الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. (إجراء له أولوية) ○ إناطة بعض إصلاحات الخدمة المدنية الى وزارة الصحة (على سبيل المثال، تقديم الحوافز على أساس الاستحقاق) ● خلال 2007-2010، تقديم الدعم الفني واللوجستي إلى نظام الرعاية الصحية الوقائية و تحسين نوعية الخدمات المقدمة ومنها برامج التوعية الاجتماعية. (إجراء له أولوية) ● خلال 2007-2010، تعزيز القدرات والإمكانيات الوطنية في التعامل مع الحالات الطارئة في القطاع الصحي ورفع الاستعدادات المتعلقة بالكوارث. ● خلال 2007-2010، التأسيس لنظام امن غذائي يشتمل على: (1) القطاع الصحي والزراعي والصناعي، (2) توفير المستلزمات الطبية (أكياس الدم والحقن الطبية) (3) الاستخدام الطبي للأوكسجين، مع إقامة دورات تدريبية من قبل الشركات المصنعة فيما يخص السياسات والإجراءات وإدارة النوعية. 	2. رفع مستوى الإدارة العامة وإدارة الطوارئ ضمن نظام الرعاية الصحية

5. البيئة والمياه والصرف الصحي والإسكان

الأهداف: الحفاظ على بيئة العراق وضمان الاستغلال السليم لموارده الطبيعية لخدمة العراقيين جميعاً.
زيادة إمكانية حصول العراقيين على السكن بنسبة 15% ،
زيادة إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي بنسبة الثلث.

<p>1. تحسين القدرة المؤسساتية بغية إدارة البرامج المتعلقة بالبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2007 ، البدء بتنفيذ برامج حماية الموارد المائية من التلوث وذلك من خلال توسيع وتطوير شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة فضلات المرافق الصناعية والمرافق الصحية. 	<p>وزارة الموارد المائية، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، وزارة البيئة، وزارة الإسكان والأعمار، وزارة البلديات والأشغال العامة</p>	
<p>2. اتخاذ إجراءات محددة لضمان حصول الجميع على خدمات (الماء والصرف الصحي والإسكان... الخ)</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال عام 2007، صياغة وتبني سياسة للإسكان الوطني ولإدارة الأراضي مع وضع المعايير والمقاييس الخاصة بالبناء وكذلك تلك المتعلقة بحيازة الأرض وحقوق الملكية واستغلال وحيازة الأراضي العامة. (إجراء له أولوية) ● مع نهاية 2007 ، تقوم وزارة الإسكان والأعمار بتشغيل نظام معلومات سوق الإسكان على المستوى الوطني والمحلي. ● مع نهاية 2007 ، إعادة هيكلة صندوق الإسكان العراقي وصرف قروض على ما لا يقل عن 10,000 أسرة فقيرة والأسر ذات الدخل المنخفض وبالتحديد مساعدة المحرومين كالمهجرين داخل الوطن واللاجئين والعائدين وباقي الفئات الاجتماعية المحرومة. ● في نهاية عام 2007، استكمال مراجعة القوانين والسياسات والبرامج القائمة المتعلقة بإدارة الفضلات الصلبة والبايولوجية والخطرة في المدن ورسم سياسة وطنية للتخلص من الفضلات الصلبة والعمل على تبنيها. ● في عام 2007، رسم خطة لتوزيع قطع أراضي والبدء بتنفيذ ما تحتاجه من بنى تحتية (الطرق ، شبكات الماء، الصرف الصحي، والكهرباء)، ومن مرافق عامة (المدارس ، 	<p>وزارة الموارد المائية، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، وزارة البيئة، وزارة الإسكان والأعمار، وزارة البلديات والأشغال العامة</p>	

		العيادات، والأسواق) ، وإطلاق قروض الرهن الخاصة بالإسكان. (إجراء له أولوية)	
6. قضايا المرأة			
الأهداف: الحد من التمييز بين الجنسين ، ورفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة وسوق العمل. رفع مستوى مشاركتها في الحياة السياسية على مستوى صنع القرارات ومساهمتها في العملية الديمقراطية. حماية المرأة من العنف وتعبئة طاقاتها لتعزيز فرص السلام.			
1. إصدار التشريعات وإطار العمل المؤسساتي والسعي الى تنفيذها بغية النهوض بالشراكة الاجتماعية ومساهمة المرأة في الحياة اليومية وفي جميع المجالات الأخرى.	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2007، إنشاء وزارة بحقيبة لشؤون المرأة (أو مجلس المرأة أو هيئة مرتبطة بمكتب السيد رئيس الوزراء) وتخصيص ميزانية سنوية لدعم برامج محددة تروج لحقوق المرأة. (إجراء له أولوية) 	مجلس النواب، وزارة شؤون المرأة/ مجلس المرأة، وزارة حقوق الانسان، وزارة العمل، مكتب رئيس الوزراء، وزارة الثقافة،	
ب. إصلاح القطاع الاجتماعي ودمج الفئات المحرومة –			
الأهداف: حماية الفئات الفقيرة والمحرومة من التغييرات ذات الأثر السلبي عليهم والسعي لدمجهم ضمن المجتمع وباقي النشاطات الاجتماعية والاقتصادية. تلبية احتياجات المهجرين قسريا واللاجئين والعائدين الى الوطن وتأهيلهم بغية الاستفادة من طاقاتهم الكامنة بصفتهم أعضاء مساهمين في النشاط الاقتصادي.			
1. اتخاذ إجراءات معينة لتعزيز استهداف شبكة الحماية الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> ● في نهاية عام 2007، استحداث استراتيجيات للحماية الاجتماعية، تشمل التخطيط لشبكة حماية مستهدفة وخدمات اجتماعية تقدم للفقراء والمحرومين. (إجراء له أولوية) ● في نهاية عام 2007، استحداث أنظمة فعالة و مجربة تعتمد على آليات تنسيق ذات كفاءة عالية بين الأجهزة الوطنية والمحلية. ● في نهاية عام 2007، رفع تغطية شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل مليون عائلة، وعليه ينبغي تعديل ميزانية الشبكة طبقا لذلك العدد. ● خلال 2007-2010، بناء القدرة المتعلقة بالإحصاء وإدارة المعلومات في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بغية استحداث ضوابط معتمدة في شمول الفئات الفقيرة والمؤهلة. 	وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات)	

		<ul style="list-style-type: none"> ● خلال عام 2007، دراسة برنامج شبكة الحماية المبني على أساس التعامل النقدي وتأثيره على نسبة التغطية ومدى كفاية الإعانات المقدمة وحجم الكلف. (إجراء له أولوية) 	
	وزارة المالية، وزارة العمل (اللجنة العليا للتقاعد)، مجلس الوزراء، مجلس النواب	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2007، مصادقة مجلس النواب على تعديلات قانون التقاعد رقم 27 / 2005 وتنظيم الإدارة الذاتية لصندوق تقاعد موظفي الدولة. (إجراء له أولوية) 	2. تعزيز القدرة المالية للنظام التقاعدي
	وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات)	<ul style="list-style-type: none"> ● في منتصف عام 2007، تبني استراتيجية مفصلة للإصلاح التقاعدي متوسطة الأمد. (إجراء له أولوية) 	3. وضع استراتيجية لإصلاح النظام التقاعدي والعمل على تنفيذها
	وزارة حقوق الإنسان، وزارة المهجرين والمهاجرين، وزارة العمل، وزارة المالية	<ul style="list-style-type: none"> ● مع منتصف 2007، استحداث إطار عمل سياسي يؤسس بشكل واضح لعمليات تخطيط وإعداد وتنسيق ومدى استجابة أجهزة السلطة الوطنية للحالات الطارئة سواء الطبيعية منها أو الصناعية وتحديد واجبات وادوار وإجراءات عمل الجهات الحكومية وغير الحكومية بشكل لا لبس فيه. (إجراء له أولوية) ● مع منتصف 2007، وضع نظام مبكر مناسب يساعد في عملية التخطيط للحالات الطارئة، وآلية لتأمين مخصصات لخطة الطوارئ من الميزانية السنوية والتنسيق المؤسسي مع تحديد الأهداف وتعيين الواجبات و بيان الصلاحيات بشكل واضح. ● في نهاية عام 2007، الارتقاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفئات الفقيرة وباقي فئات المجتمع عن طريق المشاركة والاندماج والشمولية. 	4. اتخاذ إجراءات محددة لتشجيع الأسر المهجرة واللاجئين والعائدين وباقي الفئات المحرومة على الاندماج في المجتمع
4. خامسا. الطاقة (النفط، الغاز، والكهرباء)			
الهدف: تطوير قطاع الطاقة لتلبية احتياجات العراق من الطاقة وتحقيق أقصى فوائد من نفط العراق لصالح جميع العراقيين			
	مجلس الوزراء، مجلس النواب، حكومة إقليم كردستان، وزارة النفط	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2007 تحديد النظام المالي للشركات العامة والخاصة في قطاع النفط. (إجراء له أولوية) ● خلال 2007 إصدار قانون الهيدروكربونات (النفط)، لغرض: <ul style="list-style-type: none"> ○ بيان صلاحيات السلطات الاتحادية والمحلية 	1. إصدار وتنفيذ قانون النفط والنظام المالي

		<ul style="list-style-type: none"> ○ استحداث إستراتيجية وسياسة وطنية وتعليمات لهذا الغرض في سبيل رفع قدرات وزارة النفط في هذا الشأن ○ توحيد البنى التحتية والتسويق على المستوى الوطني ○ إعادة هيكلة المنشآت الخاصة بعمليات التنقيب والإنتاج والنقل وإدارتها بصورة اقتصادية. وتحرير العمل على مستوى فعاليات التسويق والتوزيع ○ تشجيع الاستثمار الأجنبي وتطوير القطاع الخاص ○ تحسين الرقابة والسيطرة بضمنها وضع العدادات في كافة مراحل الإنتاج والتسويق. ○ إرساء أرضية ثابتة لحماية البيئة من خلال دورة الطاقة بما فيها تطبيق أفضل الممارسات في حقول النفط والاستخدام الأمثل لشعلة الغاز المحترق..(إجراء له أولوية) 	
	وزارة النفط، وزارة التخطيط، وزارة المالية	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال عام 2007، رسم وتحديث الخطط المفصلة الخاصة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تمت الموافقة عليها. (إجراء له أولوية) ● في عام 2007، وضع خطط استثمارية منفصلة بضمنها خطط لتحليل السوق والاستثمار وتقدير الكلف وبما يتماشى والخطة الرئيسية المتكاملة لقطاع الطاقة المتضمنة لإطار العمل الاستثماري الخاص بالنفط والغاز والكهرباء. (إجراء له أولوية) ● في عام 2007، وضع خطط وآليات للتمويل على ان تشمل الموارد الخاصة والعامة. (إجراء له أولوية) 	2. تنفيذ الاستثمارات
	وزارة النفط، وزارة التخطيط، وزارة المالية	<ul style="list-style-type: none"> ● في نهاية عام 2007، تسريع عملية صرف الأموال الاستثمارية المرصودة. (إجراء له أولوية) ● في عام 2007، تفعيل قانون حول حرية استيراد المنتجات النفطية . (إجراء له أولوية) ● خلال 2007-2008، اتخاذ تدابير صارمة للقضاء على عمليات تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية الأخرى. (إجراء له أولوية) ● خلال 2007-2010، تحسين عملية تأمين الحماية لأنابيب النفط والمنشآت النفطية. (إجراء له أولوية) 	3. تبني بعض الإجراءات لرفع مستوى الرقابة والتنفيذ

الكهرباء			
الهدف: استحداث إطار عمل قانوني ومؤسساتي لدعم عملية اعادة تأهيل قطاع الكهرباء على نحو فعال			
	وزارة الكهرباء	<ul style="list-style-type: none"> • في نهاية عام 2007، رسم السياسة ووضع التعليمات ووظائف التشغيل الخاصة بالقطاع. (إجراء له أولوية) 	1. إصدار قانون والعمل على تنفيذه وتبني تدابير تساعد في جعل إطار العمل التنظيمي والقانوني للقطاع يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية
	وزارة الكهرباء، وزارة المالية، وزارة التخطيط	<ul style="list-style-type: none"> • في نهاية عام 2007، اعتماد خطة لتطوير منظومة الطاقة على أساس الكلف الأقل، وإستراتيجية ترمي الى استبدال استخدام النفط الخام بالغاز الطبيعي في مجال توليد الطاقة. (إجراء له أولوية) • بنهاية عام 2007، وضع خطة والبدء بتطبيقها ترمي لإعادة السعة الإنتاجية القائمة الى حالة التشغيل المقبولة. (إجراء له أولوية) • بنهاية عام 2007، تنفيذ برامج حديثة للصيانة الوقائية من اجل رفع مستوى أهلية المحطات القائمة. (إجراء له أولوية) • بنهاية 2007 ، تطبيق برامج للحوافز تقدم للمحطات التي تحرز تقدما في تحسين عملها. (إجراء له أولوية) • بنهاية 2007 اعتماد معايير في التشغيل وبرامج تفتيش تتعلق بجودة المحطات القائمة والجديدة. (إجراء له أولوية) 	2. اعتماد إستراتيجية لتأهيل القطاع ممولة بشكل كاف

4. سادسا. إستراتيجية الزراعة وإدارة المياه			
الهدف: تطوير قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص العمل وتنوع الاقتصاد والمحافظة على الأرياف إيجاد بيئة ملائمة لقطاع زراعي يعتمد السوق الموجه			
وزارة الزراعة	<ul style="list-style-type: none"> ● بنهاية 2007 ، تحليل موضوع تأثير الدعم الغذائي الشامل على الأسعار ومستوى إنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية والمباشرة بوضع البدائل المناسبة من أجل إبقاء سوق الحبوب بعيدا عن أي تأثير سلبي قد يسفر عن الدعم الغذائي الشامل. (إجراء له أولوية) 	1. اتخاذ إجراءات محددة تبرر لعملية الانتقال من نظام البطاقة التموينية الى نظام الاستهداف وبشكل يتكامل مع السياسات الزراعية	
وزارة الزراعة	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2007-2010: <ul style="list-style-type: none"> ○ تقليل تدريجي لميزانية الدعم الحكومي وتوسيع ميزانية دعم الأسعار ○ التخلي عن ملكية الشركة العامة للتجهيزات الزراعية والشركة العامة للمحاصيل الزراعية والشركة العامة للموارد الحيوانية. ○ التخلي عن أو إغلاق 50% من قيمة دوران الشركات العامة وشركات المعالجة والتوزيع 	2. استبدال دعم السوق غير المثمر بدعم حكومي مجدي للأسعار	
وزارة الزراعة،	<ul style="list-style-type: none"> ● في عام 2007، إلغاء اسلوب عقود الإذعان الخاصة بالحبوب وتعويضها بالتطوعية بغية إدارة المخزون الاستراتيجي بصورة صحيحة. (إجراء له أولوية) ● في عام 2007، إلغاء "الأسعار الرسمية" والقيود المحلية المفروضة على حركة المنتجات الزراعية. ● خلال 2007-2009، مواصلة الإعلان عن دعم أسعار طحين القمح والرز لضمان استقرار السوق ● في عام 2007، تقليص الفجوة بين أسعار الحبوب المحلية والدولية. 	3. اعتماد تدابير لتحرير السوق الزراعي	
وزارة الزراعة، البنك المركزي العراقي، وزارة التجارة	<ul style="list-style-type: none"> ● في نهاية عام 2007، زيادة تمويل القروض الصغيرة وتسليف المزارعين عن طريق المصارف الأهلية والمنظمات غير الحكومية. (إجراء له أولوية) ● في نهاية عام 2007، عرض الصيغة النهائية للتغييرات التي تطرأ على قواعد البنك 	3. زيادة فرص الحصول على القروض الزراعية من خلال إصلاح السوق	

	<p>المركزي في منح القروض والتمويل الزراعي</p> <ul style="list-style-type: none"> ● في نهاية عام 2007، تفعيل القوانين والتعليمات المتعلقة بالعقود واسترداد الديون وإزالة القيود المفروضة على التجارة والسلوك التنافسي وجودة المنتج وسلامة وحماية المستهلك. 		
<p>4. اتخاذ تدابير معينة لرسم سياسة متكاملة تهدف الى تطوير الأراضي والمياه</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2007-2008، وضع خطة لإدارة الموارد المائية الوطنية. (إجراء له أولوية) 	<p>وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية</p>	
<p>5. التفاوض بشأن اتفاقيات المياه مع دول الجوار</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● خلال 2007، بناء قدرات الحكومة العراقية من اجل التعامل مع إدارة الموارد المائية مع دول الجوار والدخول في مفاوضات حول الاتفاقيات الدولية الخاصة بإدارة الموارد المائية. ● خلال 2007، الخوض في مفاوضات مع تركيا وسورية بشأن الحصص المائية لنهري دجلة والفرات. (إجراء له أولوية) ● خلال 2007، توضيح موقف العراق من مسألة تقاسم المياه، والخوض في نقاش مع تركيا وسورية. (إجراء له أولوية) ● خلال 2007، تحديد حصة العراق مع دول الجوار وفق خطة ادارة الموارد المائية الوطنية. (إجراء له أولوية) 	<p>وزارة الزراعة، وزارة التجارة، وزارة الموارد المائية</p>	